

**لقاء قناة المنار بالدكتور إبراهيم الجعفري**  
**2010/5/10**  
**(مواقفنا وطنية وهذا ما أثبتته التجربة)**

**المقدم: المواطن العراقي منذ عام 2003 حتى الآن يعيش على أمل تحقيق وعود السياسيين بالأمن والاستقرار والازدهار.. متى تتحقق هذه الوعود وينعم العراقي بالأمن، وتتوقف دوامة العنف التي تحصد المزيد من الأبرياء؟**

**الجعفري:** ما برز على سطح الأحداث منذ عام 2003 وإلى الآن هو إن هناك دماءً طاهرة سالت، وأخذت حالة موجية بين موسم وآخر.. ما يحصل هو رد فعل كان متوقعاً على كل إنجاز وطني، وكل حالة صعود وارتقاء في الحالة الأمنية، وهذا متوقع؛ فردة الفعل هذه محاولة لإثبات هوية الجناة بأنهم لا يزالون موجودين على الأرض، وأنهم يستطيعون أن يحدثوا صدعاً وشرخاً في العملية الوطنية العراقية.. ما يحدث من اعتداءات إرهابية على المواطنين يدل على طبيعة وحشية الهوية المناوئة للعملية الوطنية العراقية، وتقف بالضد من الصف الوطني العراقي، وبالضد من جميع مركبات الشعب العراقي بمختلف خلفياتهم السياسية والمذهبية والدينية والقومية والاجتماعية، وبالضد من تصاعد العملية السياسية نحو التكامل. أقول: يجب أن يحدث رد عملي وميداني من قبل أبناء قواتنا المسلحة، كما أدعو المواطنين إلى التعاون مع قوات الأمن؛ حتى يكون الرد الأمني حاسماً، ويتم الانقضاض على هذه الحركات المشبوهة التي تخترق أوساطنا في كل موسم، في الوقت نفسه يجب أن يكون الرد الوطني من الناحية السياسية رداً سريعاً، وأبرز صوره هو المزيد من التلاحم وإنجاز عملية المشاركة في البرلمان الجديد وإنجاز الحكومة.

**المقدم: لكن المتابع لعمليات التفجيرات والاستهدافات للمساجد والشخصيات يلاحظ أننا أمام دوامة عنف مبرمجة، هل تتوقع أن تستمر دوامة العنف هذه وتتصاعد في المرحلة القادمة ولاسيما أمام الاختناقات السياسية التي تعانيها الساحة العراقية، وما الهدف من ورائها؟**

**الجعفري:** من خلال اطلاعي على البرامج التي طرحتها القوائم المختلفة، وجدت أن أحد المشتركات الأساسية على المستوى الاستراتيجي هو تشخيص التحدي الإرهابي، وضرورة الرد الأمني، والارتقاء بالمستوى المطلوب.

أعتقد أن هذه نقطة إيجابية، وتمثل مشتركاً وطنياً، ومادام الأمر كذلك فلا بد أن نطالب هذه القوى أياً كان شكل هذه الحكومة بأن تفعل المشترك الوطني من مستوى البرمجة والتنظير إلى مستوى التطبيق وتقنين المطلوب وبناء القوات المسلحة والأمنية على هذه الأسس العلمية الصحيحة، ونستفيد من الدول التي سبقتنا في هذا المضمار خصوصاً أن الإرهاب اليوم لم يشكل فقط تحدياً وطنياً داخلياً أو إقليمياً إنما يشكل حالة عالمية في كل العالم. المطلوب هو تكثيف الدورات والتعاون، وجعل هذا مشتركاً بين القوى السياسية المختلفة.

تقاس وطنية كل قائمة وكل حزب وكل مسؤول بأنه يجب أن يجعل للأمن الدرجة الأساسية، ويكيف برنامجه وأولوياته على أساس رعاية الأمن.

**المقدم: ألا تعتقد أن هناك رابطاً أساسياً وكبيراً بين دوامة العنف المتصاعدة اليوم على الساحة العراقية والاختناقات السياسية؟**

**الجعفري:** من دون شك هذا ترابط، وتصاعد وتيرة العمليات الإرهابية يراد منه تحقيق هدف سياسي معين، أنا لا أتهم طرفاً ما، لكني أقول: إن بعض الذين عملوا سابقاً بنظرية إما أن نحكم العراق، وإما أن نخرب العراق يحاولون بطريقة أو بأخرى أن يبعثوا رسائل تخريبية بمزيد من القتل والتخريب والتفجير، فهنا يأتي رص الصف الوطني العراقي المشترك..

يجب أن تبرهن القوى السياسية على أنها تشترك سوية في مجموعة من القضايا الوطنية وعلى رأسها الوضع الأمني العراقي، وعليه يجب أن تكون الكلمة بل الموقف موحداً حيال هذه الاختراقات، ونعجل بالعملية السياسية؛ عندما تتأخر العملية السياسية ستكون الأبواب مفتوحة أمام الذين يتصيدون بالماء العكر، في الوقت نفسه يجب أن يكون هناك عهد وطني بعدم السماح بمثل هذه الصفقات السيئة التي تحاول أن تملئ أهدافاً سياسية منحرفة بطرق إرهابية.

**المقدم: هل تعتقد أن هذه التفجيرات ستجبر السياسيين العراقيين اليوم على تقديم التنازلات والتوصل إلى حلول لتجاوز هذه الأزمة السياسية؟**

**الجعفري:** لا تنازل مقابل تحقيق الهدف الوطني الأكبر.. المطلوب ليس التنازل إنما هو الارتقاء المفروض لأجل المصلحة الوطنية الكبرى، وهو نقطة ارتقاء وتوضيحية وإيثار..

المطلوب من جميع الكتل السياسية هو الرد الوطني الذي يرتقي إلى حجم التحديات.

**المقدم:** في الأسبوع الماضي تم إعلان تحالف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي، وكنت أحد أبرز عرّابي هذا التحالف، أين وصلت حركة الاتصالات السياسية من أجل تجاوز الأزمة السياسية وتشكيل الحكومة العراقية؟

**الجعفري:** ما شهدته مسرح الأسبوع الماضي من إعلان التحالف بين الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون لم يكن سوى الخطوة الأساسية الأولى، ونتطلع لأن يتبع تلك الخطوة خطوات أخرى، على سبيل الاتساع لأكثر عدد ممكن وتوسعة دائرة التحالف؛ لأننا ننوي تشكيل حكومة مشاركة وطنية تتسع لأكثر عدد ممكن من السياسيين الوطنيين العراقيين الأكفاء، فالحوارات الآن تجري حول هذا الشيء مع مكونات الأطراف المختلفة، وهناك فسحة لبضعة أيام حتى يتشكل البرلمان، ويتم الإعلان عن البرلمان الجديد، ونأمل أن نتمكن من مدّ الجسور مع بقية الإخوان.

**المقدم:** ما الآليات والمعايير التي تعتمد في حسم المرشح لرئاسة الحكومة، علماً أنه يتم التداول بأسماء أربعة لرئاسة الحكومة، من الائتلاف الوطني يتداول اسم الدكتور إبراهيم الجعفري والدكتور عادل عبد المهدي و نوري المالكي؟

**الجعفري:** المعايير المطلوبة منها ما يتعلق أولاً بالكفاءة في إدارة الدولة بمثل هذا الظرف الحرج، والقدرة على تطبيق البرامج، سواء كان بالجانب الأمني أو الاقتصادي أو الخدمي، والمقبولية لدى عموم أبناء شعبنا العراقي؛ حتى يحظى باحترام الشعب العراقي كبلد يريد لنفسه أن يكون بلداً مستقراً من الناحية السياسية، والقدرة على إدارة الملفات الحساسة سواء كان في الداخل العراقي أم في الخارج العراقي..

لا نريد لأي رئيس وزراء يكون رئيس وزراء القائمة، إنما رئيس وزراء العراق، يتسع بقدرته وقابلياته لكل العراقيين من دون استثناء، ولا ينغلق على أحد، هذه المعايير في تقديري من شأنها أن تجعل رئيس الوزراء القادم رئيس وزراء مقبولاً لدى عموم العراقيين وعلى أقل تقدير يستطيع من خلال هذه المواصفات أن يواصل دوره.

**المقدم:** وأنت تتحدث عن هذه المعايير ألا تعتقد أن هذه المعايير عامة ولا تحسم الخلاف، وكل مرشح يجد أنه يتمتع بهذه المواصفات؟

الجعفري: لابد أن تكون المعايير عامة أما إذا وقعنا في شرنقة المعايير الخاصة فمعنى ذلك أننا عملنا خلاف المنطق الذي يقوله الإمام علي (عليه السلام): (لا يُعرَف الرجال بالحق، وإنما يُعرَف الحق بالرجال) لابد أن تكون معايير حقة وعامة، ونطبّقها، وستدلنا بموضوعية على من هو الأفضل، والعراق رحم معطاء يستطيع أن يقدّم شخصيات متعددة، أما القرار النهائي فللشعب، ومن يمثله في البرلمان. في كل دول العالم يتم اختيار أكثر من واحد ضمن المعايير العامة والشعب ومن يمثله سيحسم بين أفضل اثنين أو ثلاثة أو أربعة مرشحين.

**المقدم: في نقطة الاتصالات السياسية والتحالفات، يُحكى عن لقاء بين الدكتور إياد علاوي والسيد نوري المالكي هل هذا التحالف واللقاء المرتقب يتم بالتنسيق مع الائتلاف الوطني العراقي؟**

الجعفري: أنا أسمع أن هناك لقاءً محتملاً، وأنا أعتبره شيئاً طبيعياً فاللقاءات بين الشخصيات السياسية في سياق الإعداد للحكومة القادمة أمر مشروع، والانفتاح على بقية القوائم وتذليل العقبات وطمأننتها والاستفادة من تجربتها أمر مهم جداً.. نحن الآن بأمس الحاجة للإكثار من اللقاءات والتعرف على آراء الآخرين وطمأننتهم.

**المقدم: هناك دعوات للسيد علاوي لإلغاء الطائفية السياسية في العراق، هل تؤيدون هذا الطرح على الساحة العراقية؟**

الجعفري: نحن لم نرفض الطائفية فقط إنما دفعنا ضريبة غالية بدحر الطائفية والإصرار على عدم التعاطي الطائفي.. أحترم كلام الأخ إياد أو غيره، وأفرح به، إلا أنه متأخر بلغة البيان لما قدّمناه على مسرح 2005 وقبل 2005.

**المقدم: ماذا عن العوامل الخارجية.. ألا تلعب دوراً مؤثراً في عرقلة هذه المسألة وحسمها؟**

الجعفري: عوامل التأثير والتأثر بين الدول تتداخل شئنا أم أبينا، لكن هذا التأثير إذا تحول إلى مفاعلات وآليات تمس السيادة، وتستبدل الإرادة الوطنية بإرادة خارجية فهذا خط أحمر لا نسمح به.

نريد إعادة بناء العلاقات العراقية الوطنية مع دول العالم عامة والإقليمية خاصة بالشكل الذي نتجاوز به عملية الاختناق الأنّي الموجود الآن، ومن دون أن يكون هناك تنازل سيادي أو السماح لهذه الدول بأن تخرق، لذلك تقتضي الوطنية في برنامجنا أن نحافظ على وطنية العملية السياسية العراقية، وأن يكون المشهد التنفيذي مشهداً وطنياً حقيقياً يجسّد الإرادة الوطنية العراقية، ولا يخضع لأي إرادة أجنبية، ومن موقع الثقة يراعي هذه الدول حتى يحقق لنا ولها مصالح مشتركة، ويجنبنا جميعاً مفاسد ومخاطر مشتركة مع حفظ السيادة.

**المقدم: في الساعات المقبلة يُحكي عن زيارة يقوم بها نائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى العراق للاطلاع على الأوضاع السياسية العراقية.. هل تعتقد أنه سيسهم في حسم مسألة رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة؟**

الجعفري: حسم الأمور، وتشكيل الحكومة العراقية بيد العراقيين أنفسهم، وكل من يريد أن يُبدي رأياً أو يُظهر نصيحة أو ما شاكل ذلك فمرحباً به بشرط أن لا يتدخل في شؤوننا السيادية، والحكومة من مصاديق السيادة العراقية، ولا يمكن أن نتقبل أي دولة من دول العالم مهما كبرت وأي دولة مهما اقتربت بأن تكون قدر السيادة العراقية بدلاً من الشعب العراقي..

لدينا دستور واضح وعملية انتخابية واضحة، ومن يُرد أن يعطي رأيه فنحن لا نغلق الباب عليه لكن لن يكون بديلاً عن الإرادة الوطنية العراقية التي اختارها شعبنا عبر صناديق الاقتراع.

**المقدم: تقول إن الحسم بيد العراقيين، هل سيطول الأمر، حتى يصل الساسة العراقيون إلى ضرورة الحسم وإلى حل هذه الأزمة؟**

الجعفري: نعم، الطريق ليس سهلاً لكن ليس مستحيلاً، عندما نقول ليس سهلاً حتى وعي الصعاب يجعلنا في حالة تعبئة، وهذا يتطلب شد الأزر، وتكثيف الجهود من أجل قطعه بثقة وخطى ثابتة؛ حتى نصل إلى ما ينبغي أن نصل إليه، نعم.. المراقب من كذب للخارطة السياسية، وما يكتنفها من صعوبات وتحديات يجد أنها تحتاج كثيراً من الجهد، لكن في تقديري هذه ليست عصية على الحل؛ لأنني أرى أن هناك شعوراً وطنياً متنامياً بين القوى السياسية العراقية، وهناك مشتركات وطنية متنامية لدى القوى والقوائم العراقية وهذه من شأنها جميعاً أن تختزل الزمن والجهد حتى نصل إلى ما ينبغي الوصول إليه.

**المقدم: دكتور هل تخشون من المراوحة والفراغ في السلطة، والدعوات إلى التدويل وتشكيل حكومة انتقالية؟**

الجعفري: أما الخوف ففي تقديري أنه بدأ يتقلص ويتضاءل، وما يتعلق بالتدويل فأنا لا أعتقد أن قضية دُولت في بلد ما لو لم يكن البلد نفسه لديه استعداد للتدويل، بتعبير أكثر صراحة: لا يوجد شعب استضعف لو لم يكن في داخله قابليات ضعف.. شعبنا قوي والقوى الوطنية العراقية قوية، وتأبى على بلدها التدويل، وتستطيع التحاور والاهتداء إلى حكومة وطنية مشاركة.. حكومة تتسع لأصحاب القابليات من كل الخلفيات.

لقد أثبتت التجارب أن التدويل كلف الحكومات أثماناً باهظة، وعاقبتها شعوبها، ونحيت عن مسارح الحكومة كما في أستراليا واسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وكذلك أميركا.

**المقدم: هل ترون أن حظوظ الدكتور إبراهيم الجعفري اليوم أقوى من السابق في تولي رئاسة الحكومة؟**

الجعفري: حظوظ الجعفري قوية جداً جداً في أن تكون رئاسة وزراء وطنية عراقية بمستوى طموح الجعفري.. أن يكون الجعفري رئيس الوزراء أو لا فهذه ليست من حظوظ الجعفري.. الجعفري يريد رئاسة وزراء قوية.. يريد أن لا يبقى فقير في العراق.. الجعفري يطمح لاستقرار الوضع الأمني، ويريد أن يعيش الناس آمنين..